الرد بالعيب وما قررناه فى كلامه يندفع به ما اورد ان ما هنا ينافى ما بعده
انه لا بد من احد هذه الامور وما يلزم منه احدها ووجه الاندفاع ان ما
هنا فى ثبوت التملك بالشفعة واستحقاقه وما يأتى انما هو فى حصول الملك
بعد ذلك الاستحقاق وتقريره فلا اتحاد ولا منافاة وهو اوضح من الجواب
بان المراد هنا ان كل واحد بخصوصه على انفراده لا يشترط وحينئذ فلا بد
من وجود واحد منهما يأتى وعلى عدم تقدير الاستحقاق فلا منافاة ايضا
لان التملك هو هنا غير حصول الملك وهو ما يأتى اذ لا يلزم من التملك
حصول الملك حصول الملك عقبه كما بيع بشرط الخيار وقد اجاب الفتى
بنحو ذلك غير انه فسر التملك باخذ الشفعة فورا اى بطلبها فورا ثم
السعى فى واحد من الثلاثة فهذا هو التملك لا مجرد طلبها فورا ثم خلافا
ما يقتضيه كلامه ويؤيد ذلك قول بعض تلامذته واما الجواب عن قول
الشيخين ولا يكفى ان يقول فى حق الشفعة وانما مطالب بها وقولها فى الطلب
انا مطالب بها فهو مبنى على الفرق بين الطلب والتملك فكلاهما اولا يكفى
فى حقيقة التملك وثانيا فى مجرد طلب الشفعة هذا والاوجه كما دل عليه كلام
الرافعى وصرح به البلقينى فى اللعان انه لا بد من الفور فى التملك عقب
الاخذ اى فى سببه نعم فى الروضة كاصلها واذا لم يكن الثمن حاضرا
وقت التملك امهل ثلاثة ايام فان انتقضت ولم يحضره فسخ الحاكم تملكه
هكذا حكاه ابن سريج وما عده المعظم انتهى ويوجه بان غيبة الثمن عذر
فامهل لاجله مدة قريبة يتسامح بها عادة فلا يدفع دعوى بنائه على
موجوح وللشفيع اجبار المشترى على قبض الشقص حتى يأخذه منه وله
اخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشترى ويشترط فى حصول
الملك بالشفعة لفظ او نحوه ككتابة واشارة اخرس من الشفيع كتملكت
او اخذت بالشفعة ونحوها كاخترت الاخذ بها خلافا لمن اكتفى بمطالبته بها
وان سلم الثمن لان المطالبة رغبة فى التملك وهو لا يحصل بالرغبة المجردة
ويشترط مع ذلك اللفظ او نحوه كون الثمن معلوما للشفيع كما يعلم مما يأتى
فى قوله ولو اشترى بجزاف نعم لا يشترط علمه فى الطلب وروية شفيع
الشقص كما يذكره الآن اما تسليم العوض الى المشترى فاذا سلمه
او الزمه القاضى لاستناعه من اخذ العوض التسلم بضم اللام ملك
الشفيع الشقص لوصوله الى حقه فى الحالة الاولى وتقصيره فيما وجد هنا
ومن ثم كفى وضعه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن المعين فى
فى الذمة وقبض الحاكم عن المشترى كما فى واما رضى المشترى بكون العوض

فى

فى ذمته اى الشفيع ولم يمنع مانع فان وجد ما لو باع داره فيها ذهب
بتحصل منه شئ بقصة او عكسه فلا بد من التقاط بقدر الحقيقى كما علم من
كلامه فى الربا واذا قضى القاضى له بالشفعة اى بثبوتها لا بالملك كما
قاله فى المطلب اذا حضر مجلسه واثبت حقه فيملك بذلك
الاصح لتاكد اختيار التملك بحكم الحاكم ولا يقوم الاشهاد على الطلب اختيار
الشفعة مقامه كما افهمه كلامه ومحله كما قاله ابن الرفعة عند وجود الحاكم
والا قام كما فى هرب الجمال ونظائره لكن ظاهر كلامهم خلافه واستظهره
الشيخ فى غيره وجرى عليه ابن المقرى وبفرض اعتماد ما قاله ابن الرفعة
فانما يظهر ان غاب المشترى او امتنع من اخذ الثمن والثانى لا يملك
بذلك لانه لم يرض بذمته واذا ملك الشقص بغير تسليم لم يتسلمه
حتى يؤديه فان لم يؤده امهل ثلاثة ايام فان مضت ولم يحضره فسخ
الحاكم ملكه ولا يتملك شفصا لم يؤده الشفيع تنازعه الفعلان على
المذهب بناء على بطلان بيع الغايب وليس للمشترى منع الشفيع من الرد به
والطريق الثانى القطع بالاول لان الاخذ بالشفعة قهرى لا يناسبه اثبات
الخيار فيه فصل فى بيان بدل الشقص الذى يؤخذ به والاختلاف
فى قدر الثمن وكيفية اخذ الشركاء اذا تعددوا واتحد الشقص ان اشترى
بمثلى كبر ونقد اخذه الشفيع بمثله ان تيسر لانه اقرب الى حقه فان لم يتيسر
كما لو اخذ بقيمته ولو قدر المثل بغير معياره الشرعى كقنطار حنطة
اخذه بوزنه وتوقف ايضا عن دنانير حصل الاخذ بها بدراهم كان شراء مستحقا
بتطل به الشفعة كما فى الحاوى قال الزركشى وهى غريبة انتهى والاوجه
بحى ما مر فيما لو صالح بما لا على الرد بالعيب هنا او بمتقوم كعبد وثوب
فبقيمته لا قيمة الشقص لان ما يبذله الشفيع فى مقابلة ما يبذله المشترى
لا فى مقابلة الشقص ولو ملك الشفيع نفس الثمن قبل الاخذ تعين
ان ياخذ به لا سيما المتقوم لانه العدول عنه انما كان للتغرير كما تحته
ابن الرفعة واعتمده الاذرعى وغيره ولو حط عن المشترى بعض الثمن
قبل لزوم الحط عن الشفيع او وكله فلا شفعة لانتقاض البيع ويوخذ من
قوله ويوخذ الخ مر اده بالقيمة هنا غير ما ذكر فى الغصب
فلا يرد عليه ما لو صالح عن دم العمد على شقص فانه يأخذه بقيمة الدم
وهو الدية فيأخذه بقيمتها يوم الجناية خلافا لبعضهم وتعتبر قيمة
المتقوم فى غير هذا يوم البيع اى وقته لانه وقت اثبات العوض واستحقاق
الشفعة ولا اعتبار بما يحدث بعدها الحدوثه فى ملك البايع ويصدق